بيروت

BEIRUT INSTITUTE

قمّة "بيروت انستيتيوت" الثانية في أبو ظبي
١٢و ١٣ مايو ٢٠١٨

نحـــو هيكلـــة بنّـــاءة لاندمـــــاج المنطقـــة العربيّـــة فـــي المستقبـــل العالمـــي النامي

"إعلان قمّة بيروت إنستيتيوت من أبو ظبي"

شكّلت قمّة "بيروت انستيتيوت" الثانية مناسبة لنا لتطوير نقاش من شأنه ان يستمر في الأعوام القادمة. وفي ظل المتغيرات المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية، تخطّت نقاشاتنا التحديات الآنية التي تواجهنا الى استشراف كيفية الاستفادة من التقدم السريع المحيط بنا. وقد انطلقنا في عملنا من واقع المنطقة العربية التي دخلت مرحلة مختلفة جذريّاً تتطلب مقاربات قياديّة عربيّة جديدة، وتوصّلنا الى مجموعة كبيرة من التوصيات التي سنلخّصها ونقّدمها لصانعي السياسات في الأسابيع المقبلة. ان هذا التقرير مستوحىً من مقترحات محددة جرى نقاشها في كلّ من جلساتنا المغلقة والجلسات العامة وما تضمّنته من حوارات خاصة في دوائر مقفلة ومن نقاشات عامة جرت مع الحضور. ان ما يلي لا يلخّص جميع استنتاجاتنا، الّا انه يعطي لمحة عامة عن مسارات العمل المحددة التي تطرّقنا اليها:

- **بناء نظام اقليمي مستدام وشامل عبر تسريع وتيرة التقدّم بقيادة عربيّة**
  - التركيز الفوري على تطوير مسار بقيادة عربية ينهي النزاع في سوريا، على ان يشكل هذا المسار أساساً ونموذجاً لهندسة بنية أمنية مستدامة في المنطقة.
  - تفعيل الجهود لاحداث تقدّم في إيجاد حل عادل ودائم للقضيّة الفلسطينية.
  - دعم ليبيا في بناء أسس حوار سياسي شامل وفاعل وبنّاء يهدف الى اعادة الأمن الى البلاد ووضعها على السكّة الصحيحة لحكم رشيد.
  - الاستفادة من المؤسسات الإقليمية واعتمادها منصّة لدعم الوساطة العربية وحل النزاعات.

- **تكثيف الجهود لاطلاق عجلة الحوكمة وتفعيل عمليّة الاندماج على الصعيد الاقليمي**
  - دعم التقدم عبر تجديد العقد الاجتماعي على اسس مواطنية مبنيّة على استحداث بيئة نموّ اقتصادي يكون للمرأة العربيّة دوراً فاعلاً فيها.
  - الحد من الانقسامات السياسية والطائفية عبر اعتماد مسارات سياسية استيعابية تستفيد من تجارب حديثة كالانتخابات العراقية، ومن سياسات التطوّر والتحديث الناجحة المعتمدة في كلّ من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول.
  - تعزيز اللامركزية في التمثيل والتصويت المحليين واعتماد سياسات تمكين الهيئات المحلية مدعومة بحكومات مركزية القوية وفاعلة.
  - بناء على النموذج الناجح الذي قدّمته دولة الامارات العربية المتحدة، وضع برنامج يقوم على أفضل الممارسات في مجال الحوكمة الرقمية في المنطقة وجعله بمتناول المؤسسات الحكومية الاقليمية على كل المستويات.

- **استحداث سياسة استثمارية اقليمية بقيادة عربيّة يكون عنوانها الاندماج والتنمية الاقصادية**
  - تأسيس مصرف تنمية عربية اقليمي وتكثيف الجهود الإقتصادية والتنمويّة بهدف تسريع التقدّم وبقيادة عربية في المنطقة بانين على الطاقات البشرية الهائلة التي يتمتّع بها الاقليم، وبخاصةً لدى الشباب. ويكون ذلك عبر معالجة معضلات كالفقر واللجوء وحل النزاع وإعادة الإعمار.
  - اعتماد مبادرة "حزام واحد، طريق واحد"، المعروفة كذلك بمبادرة "طريق الحرير الجديد" لتحفيز الدمج والنمو الإقليميين.
  - تكثيف الجهود لخلق البيئة المؤاتية للريادة في المنطقة على كافة المستويات التنموية والإقتصادية.
  - وضع أطر فاعلة تشجّع الشراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف الى تفعيل الرفاهية في المنطقة وتقوم على أسس شفافة وتعتمد على نشاط وقوّة الأسواق.

- **تكثيف الجهود لتمكين المرأة وتطوير مفهوم الهوية الوطنية ودعم الاعتدال على الصعيد الاقليمي**
  - تشجيع المؤسسات التعليمية الإسلامية الرائدة على الدعوة الى العودة إلى القيم والثقافة الإسلامية الأصيلة.
  - تمكين المرأة والشباب اقليمياً كونهم يشكلون طاقة بشرية هائلة وغير مستثمرة للخبرات والمعرفة والتخصص، والاستفادة منهم في المؤسسات السياسية والاقتصادية وغيرها من المؤسسات الرائدة في في المنطقة.
  - تصميم وإدارة حملة إعلامية وتربوية وخيرية فاعلة ومتكاملة محورها تعزيز الهوية العربية المشتركة وإضعاف النداء الطائفي.

- **ترسيخ عملية الدمج التكنولوجي العربي بشبكات الابتكار وشبكات التوزيع والامداد العالمية**
  - الإستثمار في تحسين البنى التحتية الرقمية التي تصل العالم العربي بشبكات الإقتصاد والإبداع العالمية عبر استخدام افضل لتعهّدات "الثورة الصناعية الرابعة".
  - استخدام والاعتماد على التكنولوجيا في تمكين الحكومات المحلية وزيادة الشفافية ومحو الأمية ومحاربة الفساد.
  - اعتماد تكنولوجيا حديثة وفاعلة تهدف الى تحقيق الاستدامة في مجال إدارة الموارد المائية والغذائية والطاقة في المنطقة.